



كلمة

الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير وليم حبيب

مدير الشؤون السياسية والقنصلية

في وزارة الخارجية والمغتربين

أمام

اللجنة الأولى

المناقشة العامة

الدورة الثالثة والستين من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد الرئيس،

أودّ بدايةً أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة وأن أؤكد على تعاون وفد بلادي معكم من أجل إنجاز أعمال هذه الدورة.

السيد الرئيس،

إنّ الصراعات المسلحة التي تعاني منها مناطق عدة في العالم، وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، والتحوّل الواضح في خصائصها لجهة تفرّعها وتنوّع المجموعات المسلحة المشاركة فيها، كلّ ذلك يمنح المهام المنوطة بأعمال هذه اللجنة وبكافة آليات نزع السلاح أهمية بالغة، لا تقتصر على المساهمة في وضع حدّ للنزاعات المسلحة، بل تتعداها لتطرح إشكاليات حفظ السلام وتعزيز مؤسسات الدول وتجاوز حالات الضعف لديها، وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة ومكافحة الفقر.

وإذا كانت الأسلحة التقليدية بكافة أنواعها هي وقود الصراعات الإقليمية ومن الواجب تنظيم تجارتها ومنع تهريبها، فإنّ معالجة القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وخطر حصول الإرهابيين على مثل هذه الأسلحة، من نوية وبيولوجية وكيميائية، لا تقلّ عنها أهمية لما تمثله من مخاطر تهدد الوجود البشري بحدّ ذاته.

السيد الرئيس،

لا شك أنّ تحقيق الهدف الأبعد وهو نزع السلاح العام والشامل في إطار القانون الدولي غير ممكن إلا من خلال الآليات المتعددة الأطراف والحلول المتوافق عليها في مثل هذه الأطر، وبالتوافق مع شرعة الأمم المتحدة. من هنا الدور المحوري لأعمال هذه اللجنة، بالتوازي مع أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض الدولية الأساسية في هذا المجال.

وإذا كانت لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تنجح في دورتها الأخيرة، التي استمرت ثلاث سنوات وانتهت ربيع هذا العام، في التوصل إلى توافق حول مسائل منع الانتشار النووي وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإنّ ذلك لا يجوز أن يمنع تجديد الجهد من أجل التوافق على جدول أعمال الدورة المقبلة والعمل على توفير الإرادة السياسية لإنجاز تقدم في المرحلة المقبلة، سواء من خلال هذه اللجنة أو من خلال التحضير للدورة الرابعة الخاصة للجمعية العامة حول نزع السلاح.

السيد الرئيس،

إن معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تغذي النزاعات الداخلية والإقليمية أمر أساسي من أجل توفير الظروف الأمنية اللازمة لتحقيق التنمية والرفاه لكافة المجتمعات. من هنا ضرورة تأمين رقابة فاعلة على إنتاج هذه الأسلحة وشرعية حيازتها وتخزينها وتصديرها واستيرادها، بالإضافة إلى مراقبة كيفية التصرف بها في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات وإطلاق تدابير بناء ثقة بشأنها.

في هذا السياق، تبرز أهمية التركيز على سبُل تفعيل وتطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتأمين الموارد والخبرات اللازمة لذلك. هذا عدا عن ضرورة وضع المسألة في إطارها الأشمل، ألا وهو تنظيم تجارة السلاح عموماً، عبر آلية متعددة الأطراف مثل المعاهدة حول تجارة الأسلحة التقليدية والتي يقتضي الاستمرار في بحث وسائل إخراجها إلى النور بشكل يؤدي في آن معاً إلى تجفيف مصادر السلاح الهادف إلى تغذية الصراعات المسلحة وإلى حفظ حق الدول في التزود بالسلاح الضروري للدفاع عن سيادتها وحماية أراضيها من الاعتداءات.

السيد الرئيس،

إن الدعوة لتفعيل الآليات المتعددة الأطراف حول المسائل المرتبطة بالأسلحة التقليدية ودورها في تأجيج النزاعات المسلحة لا تلغي أهمية معالجة جذور هذه النزاعات وعلى رأسها الاحتلال الأجنبي.

وهنا لا بد أن أشير إلى أهمية مراقبة استخدام الدول لهذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة المحظورة دولياً أو المسيبة لأذى غير مقبول إنسانياً وطويل الأمد والتي عانت بلادي منها الكثير، وأعني بشكل خاص الذخائر غير المنفجرة من قنابل عنقودية والأغام مضادة للأفراد.

فخلال الاعتداء الإسرائيلي الأخير في تموز ٢٠٠٦، تراوح عدد القنابل العنقودية التي ألقتها إسرائيل حينها بين ٢,٦ و ٤ ملايين، حسب تقديرات برنامج العمل لنزع الألغام في جنوب لبنان التابع للأمم المتحدة الذي بذل جهوداً جبارة ومشكورة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة لنزع هذه الذخائر والذي توجت جهوده منذ يومين بنيله جائزة نانسن Nansen في جنيف. أما مشكلة الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها إسرائيل في الجنوب اللبناني على مدى سنوات، فهي ما تزال مشكلة يومية يعاني منها السكان الآمنون في هذه المنطقة، خاصة مع استمرار رفض إسرائيل تسليم كافة خرائط انتشار هذه الألغام والقنابل العنقودية.

وهنا لا بدّ من أن أشير إلى دعم لبنان الثابت لمسار أوصلو الخاص بوضع معاهدة دولية حول القنابل العنقودية واستضافته لورشّة عمل اقليمية حول الموضوع في تشرين الثاني المقبل.

السيد الرئيس،

إن ضبط وتنظيم تجارة واستخدام الأسلحة التقليدية يوازي في أهميته معالجة المسائل المرتبطة بكافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، من نووية وبيولوجية وكيميائية. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن عن إبرام لبنان لمعاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT) وقرب تسليمه وثائق الإبرام.

وهنا يقتضي التشديد على أهمية انضمام كافة الدول إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وتطبيق كافة مبادئ هذه المعاهدة لجهة منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وحقّ الاستخدام السلمي للطاقة النووية. أضف إلى ذلك ضرورة التعاون بين كافة الدول لإنجاح مؤتمر مراجعة هذه المعاهدة والمنوي عقده عام ٢٠١٠، ذلك أنّ فشل هذا المؤتمر، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها تطبيق المعاهدة نفسها، يهددان نظام منع الانتشار على كافة الصعد الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

إنّ لبنان الذي يدعم بشكل خاصّ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) و٦٨٧ (١٩٩١) حول الموضوع، لا يمكنه إلا أن يلفت إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك مثل هذه الأسلحة ولم تنضم حتى الآن إلى معاهدة منع الانتشار النووي ولا تخضع منشآتها النووية للرقابة اللازمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

أختم بالأمل أن تنتهي أعمال هذه الدورة بإعطاء دفع جديد لآليات نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتفعيل عمل ونتائج هذه اللجنة.

وشكراً.